ووضعت هذه الحاجة في الاطار السياسي الشرعي المستند الى قرارات هيئة الامم المتحدة ، ولا سيما القرار رقم ٣٢٣٦ (٢٩) ، المؤرخ في ١٩٧٤/١١/٢٢ .

وقدرت الدراسة العدد السنوي للطلبة الفلسطينيين المتخرجين من الثانوية ، بأربعة وعشرين ألفا ، يذهب خمسهم على الغالب ، إلى الجامعات العربية ومؤسسات التعليم العالي في الأرض المحتلة . والعدد الاكبر من هؤلاء المقبولين ، يذهب الى الكليات النظرية : لأن فرص القبول في الكليات العلمية والتكنولوجية محدودة جداً . وهذه الاحصاءات هي ، بالطبع ، مبدئية ، والمعتقد عموما ان عدد الخريجين من الثانوية يفوق التقديرات الواردة هنا . والأهم من ذلك أن الطلبة الجامعيين الفلسطينيين كما تقول الدراسة ــ « لا يعدون فعلا الاعداد اللازم لمواجهة أعباء الحياة التي سيحيونها ، سواء قدر لها أن تكون في مخيم اللاجئين أو في المناطق الريفية أو الحضرية التي أتوا منها ، والتي من المفروض أن يعودوا اليها ليندمجوا فيها » .

وهكذا يتضافر العاملان الكمي والنوعي ،ليشيرا الى وجوب العمل على إيجاد نظام للتعليم العالي ، قادر على تلبية الاحتياجات المتزايدة للمجتمع الفلسطيني المتميز بظروفه الخاصة : وتجد الدراسة أن العلاج الأفضل لهذه الظروف هو « نظام التعليم المفتوح » الذي يستخدم التقنيات الحديثة ووسائل الاتصال الآلية من أجل الوصول إلى المطالب حيثما كان مقره ، ومن أجل تلبية احتياجاته مهما يكن نوعها . وهكذا ، فان النظام المفتوح من المرونة بحيث يلبي الاحتياجات الخاصة للتجمعات الفلسطينية مثلما يلبي الاحتياجات الخاصة للفرد الفلسطيني ، وهذا ما أكدته ندوة بيروت ، فيما بعد ، حين كرر أحد مشاركيها البارزين ، (الاستاذ عبد الملك الناشف) تأكيد أن هناك أنظمة من التعليم المفتوح بقدر ما هناك من منتسبين الى هذا التعليم : أي أنه لا وجود لصيغة جاهزة جامدة تطبق على الجميع تقريبا ، كما هو شأن التعليم التقليدي ، بل إن التعليم المفتوح يجد لكل حالة خاصة دواءها الخاص .

على أية حال ، تحدد الدراسة التمهيدية أهداف الجامعة الشعبية المفتوحة والخطة المقترحة لانشائها ، كما تقدم تحليلا لفئات المجتمع التي ستفيد منها ، وتقديراً لحاجات الفلسطينيين من القوى البشرية الماهرة اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما تشمل تصورا عاما لوظائف الجامعة المفتوحة ، وموقعها ، وهيئة تدريسها ، وبنائها الاداري ، وجدواها الفنية والاقتصادية ، ومتطلباتها البشرية والمالية . ومجددا سيدرس كل ذلك ، بالطبع ، وبشكل مفصل ودقيق وموثق في « دراسة الجدوى » التي تضع الدراسة التمهيدية أهم تصوراتها ومتطلباتها . وهكذا يكون أهم ما قدمته « الدراسة التمهيدية » تأكيد أن « **نظام التعليم المفتوح** » هو العلاج النوعي للأوضاع الخاصة للمجتمع العربي الفلسطيني ، وبالتالي ضرورة استكمال دراسة الجدوى .

ندوة بيروت

كانت ندوة بيروت المتخصصة ، ندوة تمهيدية أيضا : بمعنى أنها كانت خطوة في طريق استكمال دراسة الجدوى ، بما يمكن أن تعطيه لفريق العمل من فرصة للتعرف على آراء مجموعة متنوعة من المختصين من مختلف البلاد العربية من جهة ، وبما يمكن أن تكشف عنه من إمكانات التعاون في سبيل وضع تصور جماعي للخطط العامة لاقامة الجامعة المفتوحة وتحديد طبيعتها ورسم الخطوط العامة للمناهج والسياسة التعليمية .

وقد عقدت الندوة ــ كما ذكرنا ــ بتاريخ ٢٨ و٢٩ و١٩٨٠/١/٣٠ ، وحضرها فريق العمل ، وممثلون عن اليونسكو ، من أبرزهم السيد ديوزين ممثل المدير العام ، والدكتور عبد الله عبد الدائم ، واعضاء في منظمة التحرير في مقدمتهم الدكتور وليد قمحاوي والسيد صبري جريس ، كما ضمت خبراء ومختصين ومسؤولين عن التعليم العالي في الجامعة اللبنانية ، والجامعة الاميركية ، وجامعة دمشق ، وجامعة حلب ، وجامعة اليرموك ، والجامعة الأردنية ، وجامعات الوطن المحتل ، وجامعات الولايات المتحدة الاميركية ، وجامعة الكويت ، وبعض الجامعات البريطانية وبعض مراكز الأبحاث، ومعهد اليونسكو ــ أونروا في عمان . وهكذا ضم الاجتماع خبرات قديرة ومتنوعة ومتحمسة من الباحثين العرب والفلسطينيين .

وقد استضاف مركز الأبحاث الندوة وقدم لها التسهيلات الكافية ، كما تم وضع المركز الاقليمي لليونسكو في البلاد العربية بتصرف الندوة ، وقدمت السيدة سعاد اسماعيل ، مديرة مركز اليونسكو بالوكالة ، كل جهد ممكن